Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 481-493
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Rising Prices and Their Impact on the Poverty Line in Libya: An Analytical Study for the Period 2024-2026

Sumaya Al-Hadi Mahmoud Al-Rashah *
Department of Islamic Economics and Finance, Faculty of Sharia and Law, Al-Asmarya University, Zliten, Libya

ارتفاع الأسعار وأثره على خط الفقر في ليبيا
دراسة تحليلية للفترة 2024 – 2026

أ. سمية الهادي محمود الرشاح*
قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: somaia.alrshah@gmail.com

Received: June 25, 2026	Accepted: July 26, 2026	Published: August 14, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research examines the phenomenon of rising prices and its repercussions on the poverty line in Libya during the period 2024-2026. This period witnessed fundamental transformations in the Libyan economy, characterized by declining oil revenues, a devaluation of the Libyan dinar due to the currency devaluation policies implemented by the Central Bank of Libya in April 2025 and January 2026, the continuous rise in prices of imported food commodities, and the direct impact of political instability on economic performance and living standards. The research focuses on analyzing the gap between the officially reported inflation rate, which reached approximately 2.1% in 2024, and the actual reality of the cost-of-living pressures faced by Libyan families. This analysis relies on data and reports issued by the World Food Programme, the International Monetary Fund, and the World Bank. The research also aims to measure the impact of rising prices on the purchasing power of individuals and families and to identify its repercussions on the social groups most vulnerable to economic changes.The study concluded that the actual rise in the cost of living far exceeded that reflected in official inflation rates. The cost of a basic household's spending basket in Libya increased by 27.7% in one year, reaching approximately 1,128 dinars per month in February 2026. This suggests a potential widening of the actual poverty gap and a decline in purchasing power, despite the relatively low official inflation rate. The research offers a set of recommendations and proposed policies aimed at improving the accuracy of inflation measurement, supporting vulnerable groups, and achieving greater economic and social stability.

Keywords: Rising Prices, Poverty Line, Inflation, Libyan Dinar, Currency Devaluation, Purchasing Power, Food Security, Libyan Economy.

الملخص
تتناول الدراسة ظاهرة ارتفاع الأسعار وتداعياتها على مستوى خط الفقر في ليبيا خلال الفترة (2024-2026)، وهي فترة شهد فيها الاقتصاد الليبي تحولات جوهرية اتسمت بتراجع الإيرادات النفطية، وانخفاض قيمة الدينار الليبي نتيجة سياسات تخفيض قيمة العملة التي أقرّها مصرف ليبيا المركزي خلال أبريل 2025 ويناير 2026، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية المستوردة، وما نتج عن حالة عدم الاستقرار السياسي من آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة ، ويركز البحث على تحليل الفجوة بين مؤشرات التضخم الرسمية المعلنة، والتي سجلت نحو 2.1% خلال عام 2024، وبين الواقع الفعلي للضغوط المعيشية التي تواجهها الأسر الليبية، بالاعتماد على مجموعة من البيانات والتقارير

الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. كما يسعى إلى قياس أثر ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للأفراد والأسر، وتحديد انعكاساته على الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الارتفاع الفعلي في تكاليف المعيشة تجاوز بكثير ما تعكسه معدلات التضخم الرسمية، حيث ارتفعت تكلفة سلة الإنفاق الأساسية للأسرة الليبية بنسبة بلغت 27.7% خلال عام واحد، لتصل إلى نحو 1128 ديناراً شهرياً في فبراير 2026، الأمر الذي يشير إلى احتمال اتساع دائرة الفقر الفعلي وتراجع القدرة الشرائية، رغم محدودية معدل التضخم الرسمي المعلن. ويقدم البحث مجموعة من التوصيات والسياسات المقترحة التي تهدف إلى تعزيز دقة قياس التضخم، ودعم الفئات الهشة، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: ارتفاع الأسعار، خط الفقر، التضخم، الدينار الليبي، تخفيض قيمة العملة، القدرة الشرائية، الأمن الغذائي، الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

تمرّ ليبيا في الوقت الراهن بمرحلة اقتصادية واجتماعية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والحساسية، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت بصورة مباشرة في مسار الاقتصاد الوطني ومستوى معيشة المواطنين. فعلى الرغم من امتلاك ليبيا احتياطيات نفطية كبيرة تُعد من بين الأضخم في القارة الأفريقية، إذ تُقدَّر الاحتياطيات المؤكدة بنحو 48.4 مليار برميل، فإن الاقتصاد الليبي ما يزال يعتمد بصورة شبه كاملة على قطاع النفط والغاز بوصفه المصدر الأساسي للإيرادات العامة. وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على مورد واحد إلى تكريس نموذج اقتصادي ريعي جعل المالية العامة شديدة التأثر بالتقلبات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، بحيث أصبحت أي اضطرابات في الإنتاج النفطي أو الانقسام المؤسسي تنعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2026، شهد الاقتصاد الليبي سلسلة من المتغيرات المتسارعة التي أسهمت في زيادة الضغوط المعيشية على الأسر الليبية، وكان من أبرزها الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع والخدمات الأساسية. وتزداد خطورة هذه التطورات بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الليبي القائم بدرجة كبيرة على الاستيراد الخارجي، إذ تعتمد السوق المحلية على الواردات لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية، الأمر الذي يجعل الأسعار الداخلية شديدة التأثر بتقلبات أسعار الصرف، والتغيرات في الأسواق العالمية، واضطرابات سلاسل الإمداد الدولية ، وفي ظل هذه الظروف، لعبت السياسات النقدية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة. فقد شهد سعر صرف الدينار الليبي تعديلات متتالية، كان أبرزها تخفيض قيمته الرسمية بنسبة 13.3% خلال أبريل 2025، تلاه تخفيض آخر بنسبة 14.7% في يناير 2026. ورغم أن هذه الإجراءات جاءت بهدف معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، والمحافظة على الاحتياطيات الأجنبية، وتقليل الضغوط على سوق النقد الأجنبي، فإن آثارها المباشرة انعكست على تكاليف المعيشة، خاصة بالنسبة للأسر محدودة الدخل، نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتراجع القوة الشرائية للدخول الثابتة ، وقد أدى انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة السلع الأساسية، وهو ما ظهر بوضوح في ارتفاع تكلفة سلة الإنفاق الأدنى التي يعتمد عليها برنامج الأغذية العالمي في قياس الاحتياجات الأساسية للأسر. وأصبحت هذه الزيادة تمثل عبئاً إضافياً على الأسر الليبية، خصوصاً في ظل محدودية نمو الدخول، وتراجع القيمة الحقيقية للرواتب، واعتماد شريحة واسعة من السكان على الأجور الحكومية التي لم تعد تتناسب مع ارتفاع مستويات الأسعار، ولا تقتصر الأزمة الاقتصادية في ليبيا على الجانب النقدي فقط، بل ترتبط أيضاً باختلالات هيكلية في إدارة المالية العامة. فقد شهد الإنفاق الحكومي خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً، إلا أن الجزء الأكبر منه اتجه نحو النفقات الجارية، وبخاصة الأجور والدعم، في مقابل تراجع الإنفاق الاستثماري الموجه نحو التنمية والبنية التحتية. ويعكس هذا النمط من الإنفاق استمرار اعتماد الدولة على توزيع العوائد النفطية بدلاً من توظيفها في بناء اقتصاد منتج قادر على توفير فرص عمل وتنويع مصادر الدخل.

وتبرز إحدى أهم الإشكاليات التي يناقشها هذا البحث في وجود فجوة واضحة بين المؤشرات الاقتصادية الرسمية المتعلقة بمعدلات التضخم ومستويات الأسعار، وبين الواقع المعيشي الذي تواجهه الأسر الليبية يومياً. فبينما تشير البيانات الرسمية إلى معدلات تضخم محدودة نسبياً، فإن المؤشرات المرتبطة بتكاليف

الغذاء والسكن والنقل والدواء تكشف عن ضغوط معيشية أكبر مما تعكسه الأرقام الرسمية. ويثير هذا التفاوت تساؤلات حول مدى قدرة المؤشرات الحالية على قياس الواقع الاقتصادي والاجتماعي بدقة، خاصة في ظل محدودية التغطية الجغرافية للبيانات الإحصائية، وعدم قدرتها الكاملة على رصد الفروق بين المناطق المختلفة، ولا سيما المدن الداخلية ومناطق الجنوب التي تواجه تكاليف إضافية نتيجة ارتفاع نفقات النقل وضعف شبكات التوزيع.

-مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين المؤشرات الاقتصادية الرسمية المتعلقة بمعدلات التضخم ومستويات الأسعار، وبين الواقع المعيشي الذي تعيشه الأسر الليبية خلال الفترة (2024-2026). فعلى الرغم من أن البيانات الرسمية تشير إلى معدلات تضخم منخفضة نسبياً، فإن الحياة اليومية للمواطن تعكس ارتفاعاً ملحوظاً في تكاليف المعيشة، خاصة في أسعار الغذاء والدواء والإيجارات والنقل، وهي عناصر تمثل الجزء الأكبر من إنفاق الأسر ، ويُعد هذا التباين بين التضخم الرسمي والتضخم الفعلي أحد التحديات الأساسية أمام فهم طبيعة الفقر في ليبيا وقياسه بصورة دقيقة، إذ إن الاعتماد على المؤشرات التقليدية قد يؤدي إلى التقليل من حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجه الفئات محدودة الدخل، وبالتالي قد ينعكس على فعالية السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً ، وتزداد تعقيدات هذه المشكلة بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة، يأتي في مقدمتها الاعتماد الكبير للاقتصاد الليبي على الاستيراد الخارجي لتلبية معظم احتياجات السوق المحلية، مما يجعل الأسعار الداخلية شديدة الحساسية لأي تغيرات في سعر الصرف أو الأسواق العالمية. كما تسهم محدودية كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية، وضعف استهداف الدعم الحكومي، واستمرار الفجوة بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر ذات الدخول الثابتة ، وعليه تتمحور المشكلة الأساسية للدراسة حول محاولة تفسير العلاقة بين ارتفاع الأسعار، والسياسات النقدية والمالية المتبعة، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن الليبي، ومدى انعكاس هذه المتغيرات على إعادة تحديد مستويات الفقر والهشاشة الاقتصادية في المجتمع الليبي.

-تساؤلات البحث:

تنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات الرئيسة التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

- ما حقيقة تطورات الأسعار في ليبيا خلال الفترة (2024-2026)، وإلى أي مدى تتوافق مع معدلات التضخم الرسمية المعلنة؟
- كيف أثّر ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار الليبي في مستوى القدرة الشرائية للأسر الليبية؟
- إلى أي مدى أسهمت سياسات تعديل سعر الصرف في زيادة تكلفة السلع المستوردة وتعميق الضغوط المعيشية على المواطنين؟
- ما مدى قدرة منظومة الدعم الحكومي الحالية على الحد من آثار ارتفاع الأسعار وحماية الفئات الأكثر عرضة للفقر؟
- ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمسار الأسعار ومستويات الفقر في ليبيا خلال السنوات القادمة؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، تتمثل في الآتي:

- تحليل مسار ارتفاع الأسعار في ليبيا خلال الفترة (2024-2026) بالاعتماد على البيانات الرسمية والتقارير الدولية ذات الصلة.
- دراسة تأثير انخفاض قيمة الدينار الليبي على تكاليف المعيشة ومستوى الاستهلاك لدى الأسر الليبية.
- الكشف عن الفجوة بين مؤشرات التضخم الرسمية والضغوط المعيشية الفعلية، وتحليل أسباب ظهور هذه الفجوة.
- تقييم انعكاسات ارتفاع الأسعار على مستويات الفقر والهشاشة الاقتصادية بين مختلف الفئات والمناطق الجغرافية.
- تقديم مقترحات وتوصيات تساعد على تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق حماية أكبر للفئات المتضررة.

ـأهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع الذي يعالج إحدى القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأكثر ارتباطاً بحياة المواطن الليبي، والمتمثلة في تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية ومستويات الفقر.

ـ الأهمية العلمية : وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم معالجة تحليلية لإحدى القضايا المرتبطة باقتصادات الدول الريعية التي تواجه أزمات سياسية ومؤسسية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وبين التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بقياس الفقر والتضخم في البيئات التي تعاني من محدودية البيانات الإحصائية.

ـ الأهمية التطبيقية : تكتسب الدراسة أهمية عملية من ارتباطها المباشر بالظروف المعيشية للمواطنين، إذ تساعد نتائجها في توضيح آثار السياسات الاقتصادية الحالية على الفئات محدودة الدخل، وتوجيه صانعي القرار نحو ضرورة تطوير منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، والعمل على بناء سياسات أكثر عدالة في توزيع الموارد ، كما تبرز أهمية البحث في ظل محدودية الدراسات الوطنية الشاملة المتعلقة بقياس الفقر في ليبيا، الأمر الذي يجعل الاستفادة من التقارير الدولية والبيانات المتاحة أداة مهمة لفهم واقع الاقتصاد الليبي بصورة أكثر موضوعية.

ـفرضيات البحث :

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي يسعى إلى اختبار مدى صحتها، وهي:

- تفترض الدراسة أن معدلات التضخم الفعلية في ليبيا خلال الفترة (2024-2026) تفوق المعدلات الرسمية المعلنة نتيجة اتساع النشاط الاقتصادي غير الرسمي ومحدودية التغطية الإحصائية.
- تفترض الدراسة أن تخفيض قيمة الدينار الليبي خلال الفترة محل الدراسة أدى إلى زيادة تكلفة الواردات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل الثابت.
- تفترض الدراسة أن المؤشرات التقليدية لقياس الفقر لا تعكس بصورة كاملة واقع الهشاشة الاقتصادية في ليبيا، بسبب وجود اختلافات مكانية كبيرة في مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة بين المناطق.
- تفترض الدراسة أن نظام الدعم الحكومي، رغم حجمه المالي الكبير، يعاني من ضعف الكفاءة في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً بسبب مشكلات سوء الاستهداف والهدر.

ـ المفاهيم والمصطلحات الأساسية :

1. ارتفاع الأسعار (التضخم) يقصد بارتفاع الأسعار في هذه الدراسة الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد الليبي خلال فترة زمنية محددة، والتي يتم قياسها من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI). ولا تقتصر الدراسة على قراءة معدل التضخم الرسمي فقط، بل تهتم أيضاً بقياس الفجوة بين المؤشر الرسمي وبين الارتفاع الفعلي في تكاليف المعيشة كما يظهر من خلال مؤشرات الإنفاق الأساسية للأسر، وبخاصة تلك التي يعتمد عليها برنامج الأغذية العالمي في تقدير الحد الأدنى للاحتياجات المعيشية. ويعتمد مؤشر أسعار المستهلك في ليبيا على مجموعة من المكونات الرئيسية التي تعكس أنماط إنفاق الأسرة، وتشمل الغذاء والمشروبات، والسكن والمياه والكهرباء، والنقل، والملابس والأحذية، والأثاث والتجهيزات المنزلية، والصحة، والتعليم، وهي عناصر تمثل في مجموعها المؤشر العام لتغير الأسعار.
2. خط الفقر : يعرف خط الفقر في هذه الدراسة باعتباره الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق اللازم ل توفير الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة، بما يضمن مستوى مقبولاً من المعيشة. ويتم تناول م فهوم خط الفقر من خلال مستويين:

- **الأول:** المستوى الدولي الذي يعتمد على المعايير التي يحددها البنك الدولي لقياس الفقر النقدي، والتي تراعي اختلاف مستويات التنمية والدخل بين الدول.
- **الثاني:** المستوى المحلي الذي يعتمد على تقدير تكلفة الاحتياجات الأساسية للأسرة الليبية، من خلال سلة الإنفاق الأدنى التي تشمل الغذاء والسكن والصحة والنقل وغيرها من الاحتياجات الضرورية ، وتنبع أهمية هذا المفهوم في الحالة الليبية من أن ارتفاع الأسعار وتراجع القوة

الشرائية قد يؤديان إلى انتقال شرائح جديدة من المجتمع إلى دائرة الهشاشة الاقتصادية حتى في ظل غياب ارتفاع واضح في معدلات الفقر الرسمية.

3. القدرة الشرائية : يقصد بالقدرة الشرائية في هذه الدراسة مقدار السلع والخدمات التي يمكن للفرد أو الأسرة الحصول عليها باستخدام وحدة نقدية محددة خلال فترة زمنية معينة. وتتأثر هذه القدرة في الاقتصاد الليبي بمجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها سعر صرف الدينار الليبي، ومستوى ا لأسعار المحلية، وأسعار السلع المستوردة، ومستوى الدخول والأجور ، وتعد القدرة الشرائية أح د المؤشرات الأساسية للحكم على أثر السياسات الاقتصادية، إذ إن ارتفاع الأسعار دون زيادة مقا بلة في الدخول يؤدي إلى انخفاض المستوى الحقيقي للمعيشة.
4. سلة الإنفاق الأدنى (MEB) : تعبر سلة الإنفاق الأدنى عن مجموعة السلع والخدمات الأساسية التي تحتاجها الأسرة لتلبية احتياجاتها الضرورية خلال شهر واحد، وتشمل عادة الغذاء والسكن والملبس والصحة والنقل. وتستخدم هذه السلة كأداة عملية لقياس التغيرات في تكاليف المعيشة، خاصة في البيئات التي قد لا تعكس فيها مؤشرات التضخم الرسمية كامل الضغوط التي تواجه الأسر، وفي الحالة الليبية، تعد هذه الأداة ذات أهمية خاصة بسبب اعتمادها على بيانات ميدانية ترتبط مباشرة بالإنفاق الفعلي للأسر، مما يجعلها مؤشراً مكملاً للبيانات الرسمية المتعلقة بالأسعار.

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات الدولية ذات الصلة: تناول صندوق النقد الدولي (IMF, 2025) في تقريره الخاص بالاقتصاد الليبي عدداً من التحديات المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية، حيث أشار إلى أن معدلات التضخم الرسمية قد لا تعكس بصورة كاملة حجم الضغوط السعرية الفعلية، وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي، خاصة في مجالات الطاقة والوقود. كما أوضح التقرير أن استمرار الدعم بصورته الحالية يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في هيكل الأسعار، ويحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو المجالات الإنتاجية ، وتكمن أهمية هذا التقرير في تقديمه تحليلاً شاملاً لأوضاع الاقتصاد الكلي الليبي، إلا أن تركيزه انصب بدرجة أكبر على المؤشرات المالية العامة والاستقرار الاقتصادي، ولم يتوسع بصورة كافية في دراسة الآثار الاجتماعية والتوزيعية لهذه السياسات على مختلف شرائح المجتمع ، كما تناول تقرير بنك التنمية الأفريقي (AfDB, 2026) آفاق الاقتصاد الليبي المستقبلية، مشيراً إلى توقعات تتعلق بمعدلات النمو والتضخم خلال السنوات القادمة. وأكد التقرير أن تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بقطاع النفط لا يعني بالضرورة تحسناً مماثلاً في مستوى معيشة المواطنين، خاصة في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف التنويع الاقتصادي، وتبرز أهمية هذا التقرير في الربط بين الأداء الاقتصادي الكلي والتحديات الاجتماعية، إلا أنه لم يقدم نموذجاً تفصيلياً لقياس العلاقة المباشرة بين ارتفاع الأسعار ومستويات الفقر

- دراسة معهد تشاتام هاوس (Chatham House, 2025) واقع الاقتصاد الليبي من زاوية سياسية واقتصادية، حيث أكدت أن سوق الصرف غير الرسمية أصبحت مؤشراً مهماً لفهم الضغوط الاقتصادية الحقيقية التي تواجه المواطنين، نظراً لأنها تعكس بصورة أكبر تكلفة الحصول على السلع والخدمات في الحياة اليومية ، وتتميز هذه الدراسة بتركيزها على العلاقة بين الانقسام المؤسسي والاختلالات الاقتصادية، إلا أنها لم تتناول بصورة كمية كافية أثر هذه العوامل في تغير أنماط الاستهلاك ومستويات الفقر.
- برنامج الأغذية العالمي (WFP, 2026)، فقد قدم بيانات ميدانية مهمة حول تطورات تكلفة المعيشة في ليبيا، من خلال متابعة التغيرات في سلة الإنفاق الأدنى للأسر. وتعد هذه البيانات ذات أهمية كبيرة لأنها تستند إلى الواقع المعيشي المباشر للأسر، وتوفر مؤشراً عملياً على أثر ارتفاع الأسعار في القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

- ثانياً: الدراسات العربية والإقليمية:

- قدم البنك الدولي (World Bank, 2025) تحليلاً للتحديات المالية والاقتصادية في ليبيا، ركز فيه على أثر السياسات المالية والنقدية في الأداء الاقتصادي العام. وأوضح التقرير أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف الاستثمار العام، وتراجع الإنفاق الرأسمالي، تمثل عوامل تحد من قدرة الاقتصاد الليبي

على تحقيق نمو مستدام ، كما أشار التقرير إلى أن استمرار التركيز على الإنفاق الجاري، وخاصة الأجور والدعم، أدى إلى تقليص الموارد المتاحة للمشروعات التنموية، الأمر الذي يؤثر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنويع الاقتصادي ، وفي إطار الدراسات الإقليمية، تناول الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2025) توقعات النمو الاقتصادي الليبي، موضحاً وجود فجوة بين تحسن بعض المؤشرات الكلية نتيجة ارتفاع إنتاج النفط، وبين استمرار التحديات التي تواجه المواطن على المستوى المعيشي ، وتكشف هذه الدراسات مجتمعة أن المشكلة الاقتصادية الليبية لا ترتبط فقط بمستوى النمو أو الإيرادات النفطية، وإنما ترتبط أيضاً بكيفية إدارة الموارد العامة، ومدى قدرة السياسات الاقتصادية على حماية القدرة الشرائية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل.

- **التعليق على الدراسات السابقة :** من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظمها ركز على تحليل الأداء الاقت صادي الكلي لليبيا، مثل النمو، والإيرادات النفطية، والسياسات المالية والنقدية، إلا أن جانب العلاقة بين ارتفاع الأسعار ال فعلي وتغير مستويات الفقر والقدرة الشرائية للأسر لم يحظَ بالقدر الكافي من التحليل ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال الجمع بين التحليل الاقتصادي الكلي والمؤشرات الاجتماعية، والتركيز على الفترة (2 2026-024) باعتبارها مرحلة شهدت تغيرات نقدية ومالية مؤثرة انعكست بصورة مباشرة على حياة المواطنين.
- **القصور المنهجي في الدراسات السابقة:** من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أنها قدمت إسهامات مهمة في تحليل جوانب متعددة من الاقتصاد الليبي، إلا أنها ما تزال تعاني من بعض المحددات المنهجية التي تحد من قدرتها على تفسير الأبعاد الاجتماعية المباشرة للأزمة السعرية.
- **القصور الأول:** تتمثل في اعتماد عدد كبير من الدراسات على مؤشرات التضخم الرسمية، وبخاصة مؤشر أسعار المستهلك، دون التوسع في دراسة الاختلافات المكانية في مستويات الأسعار بين المناطق الليبية المختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى التقليل من حجم الضغوط المعيشية الفعلية التي تواجه بعض الفئات والمناطق.
- **القصور الثاني**: يتعلق بغياب نماذج تحليلية كمية واضحة تقيس بصورة مباشرة العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي وتطور مستويات الفقر أو ارتفاع تكلفة الاحتياجات الأساسية للأسر.

القصور الثالث: يتمثل في محدودية الربط بين التحليل الاقتصادي الكلي، المرتبط بالسياسات النقدية والمالية والنفطية، وبين التحليل الجزئي الذي يركز على سلوك الأسرة وقدرتها على التكيف مع صدمات الأسعار ، وانطلاقاً من هذه الملاحظات، يسعى البحث الحالي إلى تجاوز هذه الجوانب من خلال الجمع بين مصادر متعددة للبيانات، وبناء إطار تحليلي يربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الصرف والتضخم والإنفاق العام، وبين المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والقدرة الشرائية والهشاشة الاقتصادية.

- **الإطار النظري والدراسات المرجعية :** تعتمد هذه الدراسة على منظور نظري يجمع بين الاتجاه النقدي والاتجاه الكينزي في تفسير ظاهرة التضخم وتحليل انعكاساتها على مستويات المعيشة، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ويواجه تحديات مؤسسية وهيكلية.

أ. **المنظور النقدي والكينزي للتضخم في الاقتصاد الليبي :** وفقاً للمدرسة النقدية التي يمثلها فريدمان (Friedma n, 1968)، فإن التضخم يرتبط بصورة أساسية بالنمو الزائد في كمية النقود المتداولة مقارنة بمعدل نمو الإنتاج ا لحقيقي، حيث يؤدي توسع العرض النقدي دون زيادة مقابلة في حجم السلع والخدمات إلى ارتفاع المستوى العام ل لأسعار ، وفي الحالة الليبية، لا يمكن تفسير هذه العلاقة بعيداً عن طبيعة الاقتصاد الريعي، إذ يرتبط نمو الكتلة ا لنقدية بدرجة كبيرة بالتوسع في الإنفاق الحكومي الجاري، خاصة الإنفاق على الأجور والدعم، والذي يعتمد بشك ل أساسي على العوائد النفطية، دون أن يقابله توسع مماثل في القطاعات الإنتاجية. كما أن الانقسامات المؤسسية و ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية أسهما في زيادة تعقيد إدارة التضخم ، إلا أن تفسير التضخم في ليبيا لا يمكن اختزاله في العوامل النقدية الداخلية فقط، فهناك جانب مهم يتمثل في التضخم المستورد الناتج عن الاعتما د الكبير على الواردات. فعندما تنخفض قيمة الدينار الليبي ترتفع تكلفة السلع والخدمات المستوردة، وهو ما يؤدي إلى انتقال الزيادة في تكاليف الإنتاج والاستيراد إلى الأسعار المحلية، فيما يعرف بتضخم دفع التكلفة (Cost-Pus h Inflation) ومن هذا المنظور، يقدم الفكر الكينزي تفسيراً أكثر ارتباطاً بالاقتصادات النامية، حيث يربط الت ضخم ليس فقط بزيادة الطلب النقدي، وإنما أيضاً بالاختلالات الهيكلية وصدمات العرض التي تؤثر في تكاليف ال إنتاج وتوافر السلع.

ب. **الآثار الاجتماعية للتضخم وانعكاساته على مستويات المعيشة :** لا يقتصر مفهوم الفقر وتراجع مستوى المعيشة على انخفاض الدخل النقدي فقط، بل يمتد ليشمل قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد والخدمات التي تمكنهم م ن تحقيق مستوى مناسب من الرفاه. وينطلق هذا التصور من مقاربة القدرات التي قدمها سين (Sen, 1999)، وم ن نماذج سبل المعيشة القائمة على الأصول ورأس المال البشري (Moser, 1998)، والتي تنظر إلى الفقر باعتبا ره حالة من الحرمان متعدد الأبعاد، وفي هذا السياق، يمثل التضخم أحد العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في قد رات الأسر، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار المستمر إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، من أبرزها:

- انخفاض القوة الشرائية للدخول الحقيقية، خاصة لدى الأسر التي تعتمد على أجور ثابتة لا تتغير بوتيرة تتناسب مع ارتفاع الأسعار.
- اضطرار الأسر إلى إعادة ترتيب أولويات إنفاقها، بحيث توجه الجزء الأكبر من دخلها نحو تلبية الاحتياجات الأساسية، على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية ذات الجودة العالية، وهي عناصر تمثل استثماراً مهماً في رأس المال البشري.
- زيادة الاختلالات الاجتماعية في توزيع الثروة، إذ غالباً ما يؤثر التضخم سلباً في أصحاب الدخول الثابتة، بينما قد تستفيد بعض الفئات المالكة للأصول المادية، مثل العقارات والمعادن الثمينة، من انخفاض القيمة الحقيقية النقود.

ج. **آليات انتقال أثر سعر الصرف إلى الفقر والمعيشة :** يُعد تخفيض قيمة العملة المحلية من الإجراءات النقدية التي تحمل آثاراً اقتصادية واجتماعية واسعة، إذ لا تقتصر نتائجه على المؤشرات المالية وسوق الصرف، وإنما تمتد ب صورة مباشرة إلى مستويات المعيشة والفقر ، ويشير Bourguignon & Morrisson (2002) إلى أن انتقال آثار تخفيض العملة إلى الفئات الاجتماعية يتم بصورة أساسية عبر قناتين رئيسيتين:

- أولاً: قناة التضخم: تتمثل هذه القناة في الارتفاع السريع في أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية. وتكون آثار هذه القناة أكثر وضوحاً لدى الأسر محدودة الدخل، نظراً لأن الجزء الأكبر من إنفاقها يتركز على الغذاء والسلع الأساسية، وبذلك يتحول انخفاض قيمة العملة إلى عبء إضافي على الفئات الفقيرة، لأنه يقلل قدرتها على شراء الكميات نفسها من السلع والخدمات، وقد يؤدي إلى دخول شرائح جديدة ضمن دائرة الفقر أو زيادة معاناة الفئات الموجودة أصلاً تحت خط الفقر.

- ثانياً: قناة الأجور الحقيقية : ترتبط هذه القناة بقدرة الأجور على التكيف مع ارتفاع الأسعار. ففي العديد من الاقتصادات، لا ترتفع الأجور الاسمية بالسرعة نفسها التي ترتفع بها الأسعار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، وتظهر هذه المشكلة بوضوح في الاقتصاد الليبي بسبب ضخامة القطاع العام واعتماد نسبة كبيرة من السكان على المرتبات الحكوم ية الثابتة. ومع عدم وجود تعديل مستمر للأجور يتناسب مع تغيرات الأسعار، يؤدي تخفيض العملة إلى تراجع المستوى ال حقيقي لدخول الموظفين وأسرهم، ويزيد من الضغوط الاقتصادية على الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل.

- المنهجية والمصادر : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الجمع بين دراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال وصف تطوراتها، وتحليل المؤشرات الكمية المرتبطة بها خلال الفترة محل الدراسة، وتستند الدراسة إلى البيانات ا لثانوية المستمدة من مجموعة من المصادر الوطنية والدولية الموثوقة، حيث تم الاعتماد على بيانات التضخم وأسعار الصر ف الصادرة عن الجهات الإحصائية الرسمية ومصرف ليبيا المركزي، إلى جانب الاستفادة من قواعد البيانات والتقارير الا قتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وبنك التنمية ا لأفريقي ، كما تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الزمني المقارن (Time Series Analysis) بهدف متابعة اتجاهات الأسعار، وتغيرات سعر الصرف، وانعكاساتها على مؤشرات القدرة الشرائية ومستويات الفقر خلال الفتر ة (2024-2026).

اتجاهات التضخم والأسعار في ليبيا (2024-2026) : تشير البيانات الرسمية إلى أن معدل التضخم في ليبيا ظل عند مستو يات منخفضة نسبياً وفق المؤشرات المعلنة، إذ بلغ معدل التضخم المقاس في منطقة طرابلس نحو 2.1% خلال عام 2024 ، مقارنة بـ 2.3% عام 2023 و4.5% عام 2022 ، وخلال عام 2025، سجلت المؤشرات الرسمية معدلات تضخم محد ودة في النصف الأول من العام، قبل أن تبدأ الضغوط السعرية في الارتفاع تدريجياً مع نهاية العام نتيجة انعكاسات تعديل س عر صرف الدينار الليبي وزيادة تكلفة الواردات ، وتظل مجموعة الغذاء والمشروبات من أكثر المجموعات تأثيراً في حرك ة الأسعار، نظراً لارتفاع وزنها النسبي داخل سلة المستهلك الليبي، إضافة إلى ارتباطها المباشر بالأسواق الخارجية وتقلبا ت سعر الصرف، تليها تكاليف السكن والطاقة والنقل باعتبارها من المكونات الأساسية لإنفاق الأسرة.

جدول1: معدلات التضخم السنوية في ليبيا 2021-2026

التوقعات/الملاحظات	التضخم الغذائي %	معدل التضخم الرسمي %	الفترة	السنة
فعلي	—	2.87	سنوي	**2021**
فعلي -تداعيات الأزمة العالمية	—	4.51	سنوي	**2022**
فعلي	—	2.37	سنوي	**2023**
فعلي -تأثير ضريبة النقد الأجنبي	1.3	2.13	سنوي	**2024**
فعلي -أثر تخفيض الدينار	4.3	(2.80) ديسمبر	سنوي	**2025**

التوقعات/الملاحظات	التضخم الغذائي %	معدل التضخم الرسمي %	الفترة	السنة
متوقع -أثر تخفيض يناير 2026	—	(2.50) توقع	سنوي	**2026**

المصدر :هيئة الإحصاء والتعداد الليبية؛ Trading Economics, 2025؛ AfDB, 2026؛ IMF, 2025.

ب .الفجوة بين التضخم الرسمي والتضخم الفعلي : تُعدّ الفجوة بين التضخم الرسمي والضغوط المعيشية الفعلية من أهم الإشكاليات المنهجية في تقدير الفقر في ليبيا .ويتضح هذا التناقض عبر عدة مؤشرات كمية :فبينما يُشير التضخم الرسمي إلى معدلات لا تتجاوز 3%-2، ارتفعت سلة الإنفاق الأدنى لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة 27.7%في عام واحد (WFP, 2026).ولا يُعزى هذا التناقض إلى خطأ إحصائي بل إلى عاملين بنيويين:

- الأول هو أن مؤشر أسعار المستهلك الرسمي يُطبق على المناطق الخاضعة للدعم الحكومي ويقيس أسعار السلع المدعومة، بينما تعيش نسبة كبيرة من الليبيين في اقتصاد موازٍ بأسعار السوق الحرة.
- والثاني هو اقتصار القياس الرسمي على منطقة طرابلس التي قد تُمثل واقعاً أسعارياً مغايراً لبقية المناطق.

ووفق تقارير مصادر مينا أسوشيتس (Menas Associates, 2024)، فإن انخفاض قيمة الدينار الليبي وفرض ضريبة معاملات النقد الأجنبي في مارس 2024 أفضيا إلى تقليص القوة الشرائية للأسر وارتفاع تكلفة السلع المستوردة .كما أن التقلبات بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية زادت من تفاقم هذه التحديات.

جدول2 تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار 2021-2026

ملاحظات	سعر السوق الموازية)دينار($/	سعر الصرف الرسمي)دينار($/	السنة
قبل التخفيض	~5.0	4.48	**2021**
—	~5.5	4.80	**2022**
—	~6.2	4.85	**2023**
فرض ضريبة النقد الأجنبي مارس 2024	~7.5	4.85-5.0	**2024**
تخفيض 13.3%في أبريل 2025	~8.0	5.57	**(2025) أبريل**
تخفيض 14.7%في يناير 2026؛ السوق الموازية تصل ~10	~10.0	6.38	**(2026) يناير**

المصدر :مصرف ليبيا المركزي، 2025-2026؛ Chatham House, 2025؛ Atlantic Council, 2026.

أثر ارتفاع الأسعار على خط الفقر :

أ .الإطار الدولي لقياس الفقر في ليبيا : صنّف البنك الدولي ليبيا ضمن الدول متوسطة الدخل العليا بناءً على تصنيف 2025، مما يُطبق عليها خط الفقر عند 8.30دولارات للفرد يومياً وفق تحديثات يونيو 2025 وتبلغ مفارقة الحالة الليبية ذروتها في كون نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي يبلغ نحو 6800 دولار عام 2025، في حين تُشير تقديرات صندوق التنمية الدولي إلى أن نحو 60% من السكان كانوا يعيشون تحت خط فقر الدول متوسطة الدخل البالغ 6.85دولارات يومياً خلال عام 2023 (ISS African Futures, 2025) وبمرور الوقت، وتحت وطأة ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الدينار، تتسع هذه الفجوة بين المتوسطات الكلية والحقيقة المعيشية للأسرة ، وعلى صعيد الفقر المتعدد الأبعاد، يكشف تقرير (OPHI-UNDP 2024) أن نحو 2% فقط من سكان ليبيا يُصنَّفون فقراء متعددي الأبعاد وفق منهجية المؤشر العالمي، غير أن هذا الرقم يعود إلى بيانات مسح 2014وهي بالغة القِدَم ولا تعكس تداعيات الصراعات المتجددة وتحولات عام 2024-2026.

ب .سلة الإنفاق الأدنى كمقياس عملي للفقر : ونظراً لغياب مسح موثوق حديث للميزانية الأسرية في ليبيا، تُوفر سلة الإنفاق الأدنى (MEB) لبرنامج الأغذية العالمي أدق المؤشرات الميدانية المتاحة لرصد أثر ارتفاع الأسعار على الأسرة .وقد كشفت أحدث بيانات البرنامج أن قيمة هذه السلة ارتفعت إلى 1128ديناراً شهرياً في فبراير 2026، بعد أن كانت في نطاق 883ديناراً في مطلع 2025، أي بارتفاع نسبته 27.7% في أقل من عام وإذا قارنا هذا الرقم بمتوسط الراتب الحكومي في

ليبيا الذي يتراوح بين 500و 800دينار للوظائف الأدنى درجة، نجد أن كثيراً من الأسر باتت عاجزة عن تغطية الاحتياجات الأساسية من الدخل الرسمي وحده.

جدول 3 تطور سلة الإنفاق الأدنى للأسرة الليبية مقارنة بمتوسط الراتب الحكومي

الفترة	سلة الإنفاق الأدنى (MEBدينار/شهر)	متوسط الراتب الأدنى الحكومي (دينار)	العجز التقديري (دينار)
مطلع 2025	~883	500-800	~83-283
منتصف 2025	~1,028	500-900	~228-628
فبراير 2026	**1,128**	500-900	~228-628
منتصف (2026) تقدير	(1,180-1,220)تقدير	—	تصاعد متوقع

المصدرWFP Libya, 2026 :؛ تقديرات الباحث بناءً على بيانات مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي.

ج .التوزيع القطاعي لارتفاع الأسعار وأثره التوزيعي : لا يتوزع أثر ارتفاع الأسعار بالتساوي على كافة الفئات الاجتماعية، بل يتركز عبئه الأكبر على الأسر منخفضة الدخل لثلاثة أسباب بنيوية:

- أولاً، تخصص هذه الأسر نسبة أعلى من دخلها للإنفاق على الغذاء، وهو القطاع الأعلى تضخماً (4.3%) في ديسمبر 2025 والأكثر حساسية لتقلبات سعر الصرف.
- ثانياً، تعيش هذه الأسر بالقرب من خط الفقر، مما يجعلها أكثر عرضة للانزلاق تحت هذا الخط مع أي ارتفاع في الأسعار.
- ثالثاً، لا تملك هذه الأسر أصولاً حقيقية (عقارات أو نقد أجنبي) يمكن أن تُشكّل وسيلة حماية من التضخم.

جدول4 وزن قطاعات الإنفاق في مؤشر CPIالليبي ومعدلات التضخم القطاعية (2024-2025)

قطاع الإنفاق	الوزن في % CPI	تضخم (2025) تقدير %	الأثر على الفقراء
الغذاء والمشروبات	38.8	4.3	مرتفع جداً
الإسكان والطاقة	22.7	2.1	مرتفع
النقل	8.1	3.2	متوسط-مرتفع
الملابس والأحذية	6.4	2.8	متوسط
الأثاث والتجهيزات	4.9	2.5	متوسط
الصحة	4.1	3.0	مرتفع جداً
التعليم	4.0	2.7	مرتفع
سلع وخدمات أخرى	11.0	2.0	متفاوت

المصدر :هيئة الإحصاء والتعداد الليبية؛ Trading Economics, 2025؛ تقديرات الباحث.

تخفيض قيمة الدينار الليبي وانعكاساته على مستويات الفقر في ليبيا (2024-2026) .

أولاً: سياسات تخفيض قيمة الدينار وأزمة سعر الصرف الهيكلية: شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2024-2026) تطورات نقدية متسارعة تمثلت في سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعديل سعر صرف الدينار الليبي، كان أبرزها قرار مصرف ليبيا المركزي في 6 أبريل 2025 بتخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة بلغت نحو 13.3%، ليصبح سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي 5.5677 ديناراً، بعد أن كان مرتبطاً بقيمة 0.1555 وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR). ولم تتوقف الضغوط على سوق الصرف عند هذا الحد، إذ صدر تخفيض آخر في يناير 2026 بنسبة إضافية بلغت 14.7%، ليرتفع السعر الرسمي إلى 6.3759 دينار مقابل الدولار الواحد ، وقد أدى هذان الإجراءان إلى انخفاض تراكمي في قيمة الدينار تجاوز 31% خلال فترة زمنية قصيرة، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على تكلفة الواردات وأسعار السلع في السوق المحلية. ورغم أن الهدف المعلن من هذه الإجراءات تمثل في معالجة اختلالات سوق الصرف وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، فإن النتائج العملية أظهرت استمرار الاختلالات البنيوية؛ إذ لم تتمكن هذه التخفيضات من القضاء على الفارق بين السعرين ، فقد شهدت السوق الموازية ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الدولار، حيث وصل إلى نحو عشرة دنانير في نهاية فبراير 2026 وفقاً لتقرير المجلس الأطلنطي (Atlantic Council, 2026). وأدى استمرار هذه الفجوة إلى قيام العديد من التجار باعتماد سعر السوق الموازية كأساس لتسعير السلع المستوردة، وليس السعر الرسمي، الأمر الذي أدى إلى انتقال آثار انخفاض قيمة العملة مباشرة إلى المستهلك الليبي، خاصة أصحاب الدخول الثابتة الذين وجدوا أنفسهم أمام ارتفاع

مستمر في تكاليف المعيشة مقابل ثبات نسبي في مستويات الدخل ، ويشير تحليل تجربة سعر الصرف في ليبيا إلى وجود نمط متكرر يتمثل في ارتفاع الأسعار تدريجياً، ثم تدخل السلطات النقدية من خلال تخفيض رسمي لقيمة الدينار، قبل أن تعود السوق الموازية إلى التوسع من جديد وتعيد إنتاج الفجوة السابقة. وقد أوضح تقرير معهد تشاتام هاوس (Chatham House, 2025) أن هذا المسار يعكس أزمة هيكلية لا يمكن معالجتها من خلال أدوات نقدية منفردة، بل تتطلب إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة تعالج جذور الاختلال في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: الدعم الحكومي ومنظومة الحماية الاجتماعية بين الاتساع وضعف الكفاءة : تمتلك ليبيا واحدة من أكبر منظومات الدعم الحكومي مقارنة بحجم اقتصادها، ولا سيما في مجال دعم الطاقة، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي (IMF, 2025) إلى أن دعم الطاقة يستحوذ على ما يقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية ، وعلى الرغم من الأهمية الاجتماعية لهذه المنظومة في تخفيف الأعباء عن المواطنين، فإنها تعاني من مجموعة من الاختلالات التي تحد من قدرتها على حماية الفئات الأكثر فقراً، ويمكن تلخيص أبرز هذه الإشكاليات في الآتي:

-ضعف الاستهداف الاجتماعي: تعتمد منظومة الدعم الحالية على تقديم منافع عامة لجميع المواطنين دون تمييز بين مستويات الدخل، مما يؤدي إلى استفادة الفئات ذات الاستهلاك الأعلى من الطاقة والوقود، وهي غالباً الفئات الأكثر قدرة اقتصادياً، بينما لا يصل الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة بالكفاءة المطلوبة.

- استنزاف الموارد العامة: أدى الحجم الكبير للإنفاق على الدعم إلى تقليص قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات الأساسية. وقد انعكس ذلك في انخفاض الإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة، حيث سجل تراجعاً بنسبة 78% خلال عام 2024، الأمر الذي حدّ من فرص تحسين البنية التحتية وتنويع الاقتصاد.

- التسرب والتهريب عبر اقتصاد الظل: ساهم ضعف الرقابة واتساع الأنشطة غير الرسمية في تحول جزء من السلع المدعومة، وخاصة المحروقات، إلى أسواق التهريب، مما أفقد الدعم جزءاً كبيراً من هدفه الاجتماعي وحوله في بعض الحالات إلى مصدر استفادة لشبكات غير رسمية بدلاً من أن يكون أداة لحماية المواطنين، ويؤكد البنك الدولي (2025) أن ليبيا لا تزال في مرحلة بناء نظام وطني للحماية الاجتماعية أكثر كفاءة، وأن استمرار الاعتماد على الدعم العيني التقليدي يؤدي إلى هدر مالي كبير مقارنة بنظام التحويلات النقدية المباشرة التي يمكن توجيهها إلى الأسر الأكثر احتياجاً. ومن ثم فإن إعادة تصميم منظومة الدعم قد تمثل مدخلاً أكثر عدالة وفاعلية للحد من آثار ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية.

ثالثاً: الهشاشة الاقتصادية والعوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات الفقر .

أ- الاعتماد الكبير على الاستيراد والتضخم المستورد : يعاني الاقتصاد الليبي من درجة عالية من الاعتماد على الخارج، إذ تعتمد البلاد بصورة كبيرة على استيراد معظم احتياجاتها الأساسية من الغذاء والدواء والسلع الاستهلاكية. وقد جعل هذا الاعتماد الاقتصاد المحلي شديد الحساسية تجاه تقلبات سعر الصرف والأسواق العالمية ، وبلغت قيمة الواردات الليبية نحو 20.92 مليار دولار عام 2024، حيث تصدرت الصين قائمة الموردين بنسبة 17.1%، تلتها تركيا بنسبة 13.4%، ثم إيطاليا بنسبة 11.6%، ومصر بنسبة 9.31%. ومع انخفاض قيمة الدينار، ترتفع تكلفة هذه الواردات عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الأساسية ويؤثر بصورة مباشرة في مستوى معيشة الأسر، خصوصاً محدودة الدخل.

ب- اختلال سوق العمل وتراجع الدخول الحقيقية : يواجه سوق العمل الليبي تحديات هيكلية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية. فقد بلغت نسبة البطالة العامة نحو 18.74% عام 2023، بينما ارتفعت بطالة الشباب إلى مستويات مرتفعة وصلت إلى 50.6% وفق مؤشرات بنك التنمية الأفريقي (AfDB, 2026) ويزداد أثر هذه المشكلة بسبب اعتماد شريحة واسعة من الأسر الليبية على الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للدخل، في ظل محدودية فرص القطاع الخاص. ومع ارتفاع الأسعار الناتج عن انخفاض قيمة الدينار، وعدم قدرة الأجور الاسمية على مواكبة التضخم، تتراجع الدخول الحقيقية للمواطنين، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفئات المعرضة للفقر.

ج- الانقسام السياسي وتأثيره في السياسة المالية : يمثل الانقسام السياسي والمؤسسي أحد أبرز العوامل التي تعيق قدرة الدولة الليبية على إدارة الاقتصاد بصورة موحدة. فمنذ عام 2014، أدى وجود سلطات تنفيذية متوازية إلى ظهور أنماط إنفاق عام غير منسقة، الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط على المالية العامة وعلى قيمة العملة الوطنية ، وقد أشار تقرير تشاتام هاوس (Chatham House, 2025) إلى أن حجم الإنفاق الصادر عن الصندوق الليبي للتنمية والإعمار في المنطقة الشرقية بلغ نحو 59.1 مليار دينار خلال عام 2024. ويؤدي ضخ كميات كبيرة من الإنفاق العام دون وجود تنسيق نقدي ومالي موحد إلى زيادة الكتلة النقدية ورفع الضغوط التضخمية، بما ينعكس سلباً على القوة الشرائية للدينار.

رابعاً: التوقعات الاقتصادية المستقبلية (2026 وما بعدها) وتشير تقديرات المؤسسات المالية الدولية إلى أن الاقتصاد الليبي سيظل يواجه خلال عام 2026 ضغوطاً مرتبطة بارتفاع الأسعار واختلالات المالية العامة، نتيجة استمرار تأثير تخفيضات سعر الصرف واعتماد الاقتصاد على الواردات ، ويتوقع بنك التنمية الأفريقي (AfDB, 2026) أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.5% خلال عام 2026، مدفوعاً بآثار انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف السلع المستوردة، خاصة الغذائية منها.

- أما على المستوى المالي، فتشير تقديرات البنك الدولي (2025) إلى استمرار الضغوط على الميزانية العامة، مع تسجيل عجز مالي يقدر بنحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025، قبل أن ينخفض إلى نحو 1.8% عام 2026. إلا أن استمرار هذا العجز قد يحد من قدرة الدولة على توسيع برامج الحماية الاجتماعية أو زيادة الإنفاق الموجه للفئات المتضررة من ارتفاع الأسعار.

وبناءً عليه، فإن أثر تخفيض قيمة الدينار على الفقر في ليبيا لا يرتبط فقط بنسبة الانخفاض في سعر الصرف، بل يرتبط بدرجة أكبر بضعف البنية الاقتصادية، وارتفاع الاعتماد على الاستيراد، وتشوه منظومة الدعم، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وهي عوامل تجعل أي صدمة نقدية تنتقل سريعاً إلى مستوى معيشة المواطنين.

المؤشر الاقتصادي	القيمة / النسبة المتوقعة	المصدر والجهة التقديرية
معدل التضخم المتوقع لعام 2026	%2.5	بنك التنمية الأفريقي(2026)
عجز الميزانية العامة لعام 2025	%4.5- من الناتج المحلي	البنك الدولي (2025)
عجز الميزانية العامة لعام 2026	%1.8- من الناتج المحلي	البنك الدولي (2025)
الاحتياطيات الدولية الأجنبية	81.1 مليار دولار	بنك التنمية الأفريقي(2026)
معدل نمو الناتج المحلي لعام 2026	%5.9+ (مشروط)	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وعلى الرغم من الضغوط المالية والاقتصادية المتراكمة، لا يزال الاقتصاد الليبي يمتلك قدراً من القدرة على الصمود في الأجل القصير، مستنداً إلى ما يملكه من احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي، حيث تُقدّر هذه الاحتياطيات بنحو 81.1 مليار دولار وفقاً لبيانات بنك التنمية الأفريقي (AfDB, 2026). وتوفر هذه الاحتياطيات للمصرف المركزي هامشاً مهماً للتدخل في سوق الصرف وامتصاص بعض الصدمات الخارجية، إضافة إلى دعم القدرة على تمويل الواردات الأساسية والمحافظة على قدر من الاستقرار النقدي.

إلا أن الاعتماد المستمر على هذه الاحتياطيات لمعالجة الاختلالات الجارية في المالية العامة، بدلاً من توجيهها نحو دعم إصلاحات اقتصادية وهيكلية طويلة الأجل، قد يؤدي تدريجياً إلى استنزاف هذا المخزون الاستراتيجي. وفي حال استمرار هذا النهج دون معالجة الأسباب العميقة للعجز المالي واختلالات سوق الصرف، فإن الاقتصاد الليبي قد يواجه خلال المدى المتوسط مخاطر أكبر تتمثل في تراجع القدرة على مواجهة الأزمات وازدياد الضغوط على مستوى المعيشة.

أما فيما يتعلق بمؤشرات النمو الاقتصادي، فتشير توقعات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى إمكانية تحقيق الاقتصاد الليبي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 5.9% خلال عام 2026. غير أن تحقق هذا النمو يبقى مرتبطاً بمجموعة من الشروط، في مقدمتها استقرار الوضع السياسي والمؤسسي، واستمرار مستويات الإنتاج والتصدير النفطي دون اضطرابات.

ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد الليبي لا يعني بالضرورة تحسناً مباشراً في مستوى رفاه المواطنين أو انخفاض معدلات الفقر، نظراً لطبيعة الاقتصاد الريعية واعتماده الكبير على قطاع النفط. فالنمو الناتج عن زيادة الإيرادات النفطية قد يظل محدود الأثر اجتماعياً ما لم ترافقه سياسات اقتصادية أكثر شمولاً تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل منتجة، وتحسين آليات توزيع الثروة، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

- النتائج والمناقشة:

استناداً إلى التحليل الكمي والنوعي الذي تناول تطورات الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة بين عامي (2024-2026)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة الاختلالات الاقتصادية القائمة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: محدودية دقة مؤشرات التضخم الرسمية في قياس الضغوط المعيشية : أظهرت نتائج الدراسة وجود قصور منهجي في مؤشرات التضخم الرسمية في ليبيا، إذ لا تعكس بصورة كاملة واقع التغيرات السعرية التي تواجهها الأسر الليبية في مختلف المناطق. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى محدودية نطاق جمع بيانات الأسعار، واقتصاره بدرجة كبيرة على مدينة طرابلس، إضافة إلى تأثير منظومة الدعم الحكومي للوقود والسلع الأساسية في تخفيض المعدلات الرسمية مقارنة بالارتفاعات الفعلية التي يشعر بها المواطنون. وعليه، فإن معدل التضخم المعلن والبالغ (2.1%) خلال عام 2024 قد لا يمثل الصورة الحقيقية لتطور تكاليف المعيشة، خاصة في المناطق الجنوبية والداخلية التي تختلف فيها مستويات الأسعار وظروف الإمداد مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

- ثانياً: انعكاسات تخفيض قيمة الدينار الليبي على القوة الشرائية : تشير نتائج الدراسة إلى أن التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الليبي خلال الفترة محل الدراسة، والتي بلغت نحو (13.3%) في أبريل 2025 ثم (14.7%) في يناير 2026، كان لها أثر مباشر في ارتفاع تكلفة الواردات، ولا سيما السلع الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الأساسية. وقد أدى انتقال أثر انخفاض سعر الصرف إلى الأسعار المحلية إلى تراجع القوة الشرائية للأسر، خاصة في ظل عدم حدوث زيادة مماثلة في مستويات الدخول. وبذلك أصبحت الأسر تواجه فجوة متزايدة بين معدلات نمو الدخل وتطور تكاليف الحياة اليومية.

- ثالثاً: اتساع دائرة الفقر بين أصحاب الدخول الثابتة : بينت الدراسة أن ارتفاع الحد الأدنى لنفقات الأسرة الليبية بنسبة بلغت نحو (27.7%) خلال الفترة (2025-2026) أدى إلى زيادة الضغوط على أصحاب الدخول الثابتة، وخاصة العاملين في القطاع العام الذين يمثلون شريحة واسعة من سوق العمل الليبي. ويشير ذلك إلى ظهور نمط من الفقر المرتبط بتراجع القدرة الشرائية للدخل، حيث لم تعد الوظيفية التقليدية قادرة بمفردها على توفير مستوى معيشي مستقر في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الأساسية.

- رابعاً: محدودية كفاءة منظومة الدعم الحكومي : على الرغم من ضخامة الإنفاق العام على الدعم، والذي يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدراسة توضح أن الإشكالية الأساسية لا ترتبط بحجم الدعم فقط، وإنما بضعف كفاءة توزيعه وآليات استهدافه. فالدعم الشامل يؤدي إلى استفادة الفئات ذات الاستهلاك الأعلى بدرجة أكبر، خاصة في مجال الطاقة، بينما لا يصل الجزء الأكبر من فوائده إلى الفئات الأكثر احتياجاً بالشكل المطلوب. ومن ثم فإن استمرار هذا النموذج يقلل من قدرة الدعم على أداء دوره الاجتماعي في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- خامساً: استمرار هشاشة البنية الإنتاجية للاقتصاد الليبي : تكشف النتائج أن تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة كبيرة خلال عام 2024، بالتزامن مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب التي بلغت نحو (50.6%)، يعكس استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي. فقد أدى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية إلى محدودية قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة، وجعله أكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف والأزمات المالية.

الخاتمة والاستنتاجات:

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى أن أزمة ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية في ليبيا خلال الفترة (2024-2026):

- توضح الدراسة أن الاقتصاد يمر بحالة "فقر خفي"؛ حيث يغطي الدعم الحكومي جزءاً من الأزمة ظاهرياً فقط، بينما تعاني معظم الأسر من غلاء المعيشة وتآكل دخلها الحقيقي.
- تؤكد الدراسة تسجيل قفزة في تكاليف المعيشة، حيث ارتفعت تكلفة سلة الإنفاق الأساسية بنسبة 27.7% في عام واحد لتصل إلى 1,128 ديناراً، مما ضاعف الضغط على ذوي الدخل المحدود.
- تكشف الدراسة عن مفارقة اقتصادية؛ برغم توافر ثروة نفطية واحتياطيات أجنبية ضخمة، إلا أن غياب التخطيط وسوء الإدارة والحوكمة منع انعكاسها على مستوى معيشة المواطن.
- تبيّن الدراسة أن الغلاء ليس مشكلة نقدية عابرة، بل هو نتيجة خلل هيكلي عميق في إدارة المؤسسات والموارد العامة.
- تحذّر الدراسة من مخاطر غياب الإصلاح، حيث إن استمرار الوضع القائم يعني البقاء في حلقة مفرغة من تراجع قيمة الدينار، وارتفاع الأسعار، وتوسع الفقر بطريقة غير ظاهرة.

-التوصيات والمقترحات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية القائمة:

1. تحديث نظام الإحصاء والبيانات: إنشاء منظومة دقيقة لقياس الأسعار تغطي كافة المناطق، وإجراء مسوح دورية لدخل وإنفاق الأسر لبناء سياسات واقعية.
2. التحول للدعم النقدي المباشر: الانتقال التدريجي من دعم السلع المفتوح إلى تحويلات نقدية مباشرة للمستحقين، م ع إعداد قاعدة بيانات الوطنية موحدة.
3. توحيد المؤسسات المالية والنقدية: إنهاء الانقسام المؤسسي وتنسيق القرارات الاقتصادية لضبط الإنفاق العام وكب ح التضخم
4. دعم الإنتاج المحلي: الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية لتقليل الاعتماد على الاستيراد

والحد من التأثر بتقلبات أسعار الصرف.

ربط الأجور بتكلفة المعيشة: مراجعة المرتبات والدخول بصفة دورية بناءً على التضخم الفعلي للحفاظ على القدرة الشرائية.

تطوير الحماية الاجتماعية: بناء شبكة أمان حديثة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة وتملك أدوات التدخل السريع عند حدوث ا لصدمات الاقتصادية.

قائمة المراجع:-

المراجع العربية

[1] البنك الدولي)2025(مراجعة الاقتصاد الليبي التطورات الاقتصادية الأخيرة والتوقعات : وشنطن البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ext/ar/country/libya -1

[2] هيئة الإحصاء والتعداد الليبية)2024(مؤشر أسعار المستهلك :النتائج الرئيسية للعام 2024 .طرابلس :هيئة الإحصاء والتعد -2

[3] مصرف ليبيا المركزي)2025 (سياسة سعر الصرف وقرار تخفيض قيمة الدينار الليبي .إدارة السياسة النقدية، طرابلس https://cbl.gov.ly/exchange-rate-policy/

- المراجع الأجنبية:

[4] African Development Bank. (2026). Libya economic outlook 2026. African Development Bank. https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/libya/libya-economic-outlook

[5] Atlantic Council. (2026, May). An oil windfall will not fix Libya's economy. MENASource Blog. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/an-oil-windfall-will-not-fix-libyas-economy/
[6] Bourguignon, F., & Morrisson, C. (2002). Inequality among world citizens: 1820–1992. American Economic Review, 92(4), 727–744. https://doi.org/10.1257/00028280260347161
[7] Chatham House. (2025, December). Escaping the cycle of conflict in Libya: Economic drivers of conflict, past, present and future. The Royal Institute of International Affairs . https://www.chathamhouse.org/2025/12/escaping-cycle-conflict-libya/02-economic-drivers-conflict-past-present-and-future
[8] Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. American Economic Review, 58(1), 1–17 Institute for Security Studies. (2025). Libya development futures: ISS African Futures. https://futures.issafrica.org/geographic/countries/libya/
[9] International Monetary Fund. (2025). Libya: 2025 Article IV consultation—Staff report (IMF Country Report No. 25/148). International Monetary Fund. https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1lbyea2025001-print-pdf.pdf
[10] Menas Associates. (2024, September). Libya's political crisis impacts prices and food security. https://menas.co.uk/blog/libyas-political-crisis-impacts-prices-and-food-security
[11] Moser, C. (1998). The asset vulnerability framework: Reassessing urban poverty reduction strategies. World Development, 26(1), 1–19. https://doi.org/10.1016/S0305-750X(97)10015-8 Oxford Poverty & Human Development Initiative, & United Nations Development Programme. (2024). Global multidimensional poverty index 2024: Poverty amid conflict. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202410/2024_global_multidimensional_poverty_index.pdf
[12] Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.Trading Economics. (2025). Libya consumer price index and inflation rate. https://tradingeconomics.com/libya/consumer-price-index-cpi
[13] World Bank. (2025a). Libya country data and economic indicators.https://data.worldbank.org/country/LY .
[14] World Bank. (2025b, June 5). Update to global poverty lines. https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2025/06/05/june-2025-update-to-global-poverty-lines
[15] World Food Programme. (2026). Libya market monitoring report: Minimum expenditure basket (February 2026). World Food Programme .

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.